

من مشاهد عام مضى !!

□ .. في لحظات وداع عام ٢٠٠٤ م واستقبال عام ٢٠٠٥ م حدثت دراما الكارثة الطبيعية للزلزال المدمر الذي ضرب عددا من الدول الآسيوية وتعاطمت الكارثة نتيجة ارتفاع حالات مد البحر، حينها انتفض السمر الصاحب الذي يتم في احتفالات عيد الميلاد وتحوّلت الفرحة إلى مرارة ومشاهد حزينة للنحيب والويل والمقابر الجماعية ومناظر الجثث التي تعفنت تحت الانقراض أو التي طفت فوق سطح الماء .. ذلك كان له فعل السحر في اسقاط البسمة الحاملة من الشفاء وتحويل تعابير البهجة إلى ذهول وإحساس بالتعاطف وتعبير عن مشاركة الآخرين أحزانهم والتخفيف من حجم قوة الصدمة.

أحمد يحيى الديلمي

ومع فداحة ما حدث إلا أن قناعة الجميع بأن ما حدث قدر محتوم وقضاء إلهي خفف من هول الفاجعة خاصة لدى القلوب المؤمنة التي سلمت بالقضاء واعتبرته ابتلاء وامتحانا من الله سبحانه وتعالى لتمحيص المؤمن ومعرفة حدود إيمانه التي تحته على الصبر والجلد.

وهنا يبدو الفرق الكبير بين تداعيات الفعل الذي يتسبب فيه البشر وبين الظواهر الطبيعية التي تتم بقضاء الله وقدره، فالأخيرة قدر إلهي محتوم يتجاوز مستوى ادراك البشر وحدود علمهم. لذلك تكون حالات الغضب عابرة سرعان ما تتوارى كلما تم التغلب على آثار الكارثة، بينما أعمال البشر تخلف تداعيات طويلة الأمد لا تظلمن النفوس ولا تنتهي رغبة الانتقام إلا إذا تم الثأر.

لذلك فإن غاية ما يمكن للبشر فعله في حالة الكوارث الطبيعية هو المساهمة الوجدانية للانقاذ وللملحة الجراح أو التصرع إلى الله بأن يخفف عن المنكوبين هول الضربة المروعة والدعوة إلى التعاون والتكافل لاحتواء الآثار وتجاوز التداعيات في أقرب فرصة ممكنة، وتلك هي تعاليم الاسلام، مع وضوح الاسلام إلا أن ما يحز في النفس التوصيف التعسفي الذي يصف ما حدث بأنه عقاب سماوي نزل بالعباد بفعل الأعمال التي اغضبت الخالق سبحانه وتعالى عليهم والتمثل في الأصوات التي تتعالى وتتعمد تشويه المشاهد الإنسانية للتعاطف وتنسج الأوجاء بحساسيات خاصة تحول التأثير إلى حقد وكراهية إنها رؤية ضيقة

آفاق انفجار سكاني واستعصاء اقتصادي

أخذت الشعوب والنخب العربية تعي بعمق الترابط الوثيق بين الانفجار السكاني المتمثل في أعلى معدلات الخصوبة في العالم وبين الاستعصاء الاقتصادي المتمثل في أدنى معدلات النمو في العالم، بما يذكرنا بمعادلة الاقتصاد الشهيبر، «مالتس» التي أشارت إلى ذلك الانفجار السكاني ومقابلة العجز في النمو والموارد بالمعادلة المعروفة: زيادتها هندية أي «متوالية هندسية» في السكان يقابلها متوالية عديدة في زيادة الموارد التي تستجيب لحاجات السكان.

والنتيجة أن الأفواه الجديدة ستلتهم الموارد الشحيحة بما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية خطيرة وحروب أهلية ومجاعات، لأن البيئة ستعجز عن موازنة سكانها ومواردها بصورة تلقائية كما كان الحال عبر العصور.

ويبدو الآن جلياً بالنسبة للعرب أننا نقرب من هذه الخطوط الحمراء، ولا يعود ذلك في الحقيقة إلى نقص الموارد وإنما إلى سوء إدارتها بما يجعل أكثرها واغزرها كالعجم.

وقد تمكنت الشعوب المتقدمة من الفلز على هذه المعادلة بصيغ التركيبة السكانية واستثمار الموارد بصورة اقتصادية فأصبحت لا تعاني من الفاقة وإنما من الثراء ومشاكله.

ويكفي للدلالة على ذلك أن الانتاج القومي لاسبانيا يفوق الانتاج القومي لجميع العرب، وهو الأمر الذي دفع الغرب إلى تقلب وجهات النظر في هذا الكائن المشلول المتمدن من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي دونما فاعلية أو قدرة على السباق فكانت السلحفأة في عالم الأراب.



فضال التقيب

على كل حال سيحدث البعض عن جلد الذات الذي لا نجد غيره ولكن هذا الكلام المكرر لا يقدم ولا يغير شيئاً في الأمر.

على أننا سنشير إلى أن هناك تجارب ناجحة مباشرة في عالمنا العربي والاسلامي ومنها تجربة دبي الاقتصادية التي نجحت في جذب استثمارات عالية هامة وقامت بتحديث القوانين بما يتماشى وأفضل ما في العالم وساعدت المستثمرين بإقامة البنية الأساسية والاعفاءات العالية وتسهيل العقبات أولاً بأول، وهي اليوم تقف في الصف العالمي الأول في تصنيف المناطق الآمنة للاستثمار.

ومن الواضح أن الأمر لا ينتمي إلى عالم المعجزات الخفية وإنما إلى عالم العقل الواعي المستنير والجدار إلى اتخاذ القرار وهو ما فلفته مالبزينا قبل ذلك فحققت الموازنة المحيرة بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الهوية. وقد تمكنت من توطين التكنولوجيا والاستفادة من اليد الوطنية العاملة والارتفاع بمستوى أدائها لتحقيق الجودة التي هي مطلب كل صناعة أو زراعة، ففي عالم المنافسة الفتوح لا ينال قصب السبق إلا المنتج الجيد.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح قد تحدث الأسبوع الماضي عن نصيحة مهاتير محمد بأن تخفض اليمن الضرائب والعمائد الجمركية ولا تخشى من نزوب موارد الدولة لأن الحراك الاقتصادي الذي سيعقب ذلك سيضاعف الموارد كما أثبتت تجربة ماليزيا.

ويبدو أن اليمن على ابواب مثل تلك الخطوة والناس بانتظار التحولات المرتقبة.

● انتهى عام، وأتى عام جديد، وفي كل مرة نبحث عن حصاد ما جرى، ونتعشم خيراً فيما يأتي، وفي العادة فإن ما مضى يكون مأساوياً للغاية، أما ما هو قادم فهو دائماً الجديد الذي تتعلق عليه الآمال. ولكن هناك طريقة أخرى للتعامل مع الذهاب والقدام، وهي البحث عن التيارات الكبرى التي تبحث لنفسها عن غرس، ونرصد لها لتوثيقها أو الاستفاد منها.

وإذا كان هناك الكثير الذي ترصده الصحاح العربية مما هو قريب منا ويخص فلسطين والعراق والقضية الديمقراطية أو قل غير الديمقراطية في العالم العربي، فإن ما لا يقل أهمية عن كل ذلك استكشاف ما هو جار في الساحة العالمية. وأظن أن أهم ما يجري في هذه الساحة ليس رثانا بالرمة، فلا هو يخص أمريكا الحاررية، ولا يخص أوروبا المسألة، وإنما يخص الصين والهند، وكلاهما كانا يوماً مصدر اهتمام ومتابعة عندما كانت قضيتهما مناطحة أمريكا بالشاحنة حول تايوان أو باتناج الأسلحة النووية، أما بعد أن شحبت ذلك كله، فلا تكاد تجد لهما خبراً في الإعلام العربي.

ومع ذلك فإن هناك الكثير الذي يجري في الدولتين، وربما كان الإصلاح الصيني والنمو الصيني ليس خبراً جديداً، فهكذا كان الحال منذ عام ١٩٧٨م عندما لم يهبط الاقتصاد الصيني عن ٨٪ إلا في أعوام نادرة، ولكن الخبر الحديث نسبياً فهو النمو الهندي الذي بدأ يستجمع عافيته خلال الأعوام القليلة الماضية، وبدأ يطارد الصين مرة أخرى بعد أن كان الظن هو أن السبق قد عقدت قبضته للصينيين إلى الأبد بعد أن نجحوا في تخطي متوسط دخل الفرد الهندي عام ١٩٨٥م، وأصبحوا في المقدمة منذ ذلك التاريخ. ولكن حتى الخبر الهندي ليس خبيراً لعام ٢٠٠٤م على الإطلاق، إنما كسان الأهم هو النتائج الاستراتيجية للتنمية الهندية المتسارعة حيث بدأت تلقي بظلالها على العلاقات الهندية الخارجية.

وليس سراً على أحد أن للهند مشاكلات تاريخية تتعلق بكشمير مع باكستان منذ تقسيم الهند، كما أن لها مشاكلات تاريخية مع الصين تتعلق بأراضٍ متنازع عليها بين البلدين. وببساطة فإن المشهد الآسيوي الاستراتيجي كان يقوم على صراع الكبري والصين باعتبارها عملاقة آسيا. ولكن ما جرى في عام ٢٠٠٤م فهو التقارب المتزايد



إبراهيم العلمي

بدأت أفواج الحجيج تشد رحالها نحو الديار المقدسة .. وبدأ الزحام يحتدم في المنافذ الجوية والبحرية وربما البحرية أيضاً.. لنقل حججاج بيت الله الحرام عبر الجهات التابعة لوزارة الأوقاف أو بواسطة الوكالات الخاصة.

● وبطبيعة الحال، فإن الحجاج الرسميين أي أولئك الذين اتكأوا على وزارة الأوقاف في عملية تسفيرهم وترتيب أمور نقلهم وتسكينهم والإشراف عليهم خلال إقامتهم في الأماكن المقدسة لمناسك الحج، قد يشكلون النسبة الأكبر نظراً لأنهم يمثلون الشريحة الأكثر فقراً .. مقابل فقر الخدمات وتدني مستواها أو لانهم على الأقل هكذا يعتقدون.

● وإزاء ذلك فقد اتخذ الحاذقون منهم أو أولئك الذين لهم تجارب قاسية احتياطاتهم اللازمة لتلافي الهلاك أو الضياع أو المبيت على الأرصفة وعدم القدرة على العودة إلى الوطن.

● أما الآخرون الذاهبون لأداء الفريضة لأول مرة وهم الأغلبية، فإنهم قد أوكلوا أمرهم إلى الله خاصة أولئك الذين لا يجيدون التعامل مع حالات الزحام ويفتقرون للخبرة في إجراءات السفر وكيفية حماية أنفسهم من عصابات النصب والاحتيال سواء في داخل الوطن أو خارجه .. لا سيما وأن الكثير منهم النوايا الطبية.

● وإذا كان الفقراء من الحجاج قد اعتمدوا على وزارة الأوقاف في الإشراف عليهم لقاء مبالغ مالية ليست هينة، اضطر الكثير منهم لبيع أئمن ممتلكاته لتوفيرها، يعلمون مسبقاً أنهم قد يتعرضون على للمتعاقب وقد لا يحصلون على الخدمات التي وعدوا بها .. فإنهم على الأقل يستطيعون مقاضاة الوزارة وإن بعد حين.

● لكن المقابل الكبرى قد تصيب أولئك اليمسورين الذين اتجهوا نحو الوكالات الخاصة ودفعوا مبالغ باهظة نظير خدمات الخمسة نجوم التي يتوقعونها خلال سفرهم وأدانهم مناسك الحج، وهي المقابل التي لم ينساها الآلاف من حججاج ومعتزمي المواسم السابقة..

وحجاء مبروراً .. وذنبا مغفوراً.

almallem@hotmail.com

خطوات في طريق النجاح

د/ فيصل العمراتي

عندما اطلق فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢م في ميدان السبعين وهو يتحدث لجمهور الشعب اليمني شعار «أن سلاحنا اليوم هو سلاح العلم والمعرفة والوحدة الوطنية»، لم يكن ذلك شعاراً للاستهلاك بل تبعته خطوات وتوجهات انتهت الحكومة في برامجها وخطتها العملية في سبيل تطوير وتحديث التعليم في اليمن وتحديث التعليم العام اليوم من قفزات هائلة وتطور وتوعية بل يكمن بتخيله أحد... ولبلبي طموحات العصر وتحديات والمستقبل.

إن العلم لم يعد وسيلة فقط بل أصبح وسيلة وغاية في أن واحد، وعلى هذا الأساس جاء الاهتمام بالؤسسات التعليمية اليمنية كمنطلق لتحقيق هذه الاهداف من خلال رصد الميزانيات المناسبة لها وإمدادها بالكفاءات والقدرات الأكاديمية اليمنية القادرة على العطاء والإبداع. فقد أصبح اليوم لدينا جامعات حكومية وأكثر منها أهلية ولا مجال للمقارنة أو الحديث عن الأوس الذي كانت فيه الكليات في المدارس والجامعات.

وما يعنينا في هذا الصد هو الحديث عن إحدى الجامعات التي حققت تطوراً ملحوظاً وهي جامعة نمار التي يرأسها الآن الأستاذ الدكتور أحمد الحضرائي وهو من الشخصيات الكفؤة التي تمكنت خلال فترة وجيزة من تحسين الأداء في هذا الصرح العلمي الأمر الذي يعني معه أن الإدارة الناجحة تبقى وسيلة هامة لإنجاز الخطوات المنسولة خاصة في المؤسسات التعليمية التي تنتج العقول والكوادر.. ولقد كان وصول شخصية طبية أكاديمية لقمة الهرم في جامعة نمار هدية من فخامة الرئيس العلمي للعبة العلمية التي تضم العديد من الكليات العلمية خاصة كلية الطب.. وتستعد الجامعة لتجهيز واستكمال التشييد لأضخم كلية طب في اليمن وعلى هذا الأساس جاء اختيار طبيب ليكون رئيساً للجامعة ولتكون أول جامعة يمنية يرأسها طبيب أكاديمي.

جامعة نمار مع حداثة ولادتها تضم حالياً العديد من الكليات العلمية والإنسانية فبالإضافة لكتلة الطب البشري، هناك طب الأسنان، الزراعة، الهندسة والسدود... إلخ.. ومثل هذه المرتكزات السليمة والصحيحة هي التي من شأنها خلق الحراك الإنمائي والاجتماعي وتفعيل دور الإنسان في الخلق والإبداع لصنع المستقبل الشرق والغد الأفضل.

الأقطاب، ولكن ما حدث فعلاً هو أن التعاون حدث بالفعل، ولكن في إطار الحرب العالية ضد الإرهاب!

أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن كلا الدولتين تتحدثان عن (الشراكة الاستراتيجية) مع واشنطن، وإذا كانت يمكن قد قالت بهذه الشراكة خلال إدارة «كلينتون»، فإن الهند قالت بها أثناء إدارة «جورج بوش» عند زيارة رئيس الوزراء الهندي «مانموهان سينج» لنيويورك ولقائه بالرئيس الأمريكي في شهر سبتمبر ٢٠٠٤م.

فمن المعروف أن مقاطعة زنجيانج الصينية هي موطن لمجموعة عرقية مسلمة تسمى (يوغور) ابتليت بجماعات مسلحة منتشرة عبر منطقة آسيا الوسطى، وهذه أخذت في عمليات إرهابية تجاه الصين والهند معاً، وكانت النتيجة اتحادهما وتعاونهما مع الولايات المتحدة في مقاومة الإرهاب، وبشكل اقتصادي متنوع كان منها إقامة منطقة تجارة حدودية في (ناو) لا عند الحدود بين البلدين.

إن العالم يتغير بسرعة للغاية وفي اتجاهات غير متوقعة تماماً!!



يمينيون في المهجر

عبدالعزیز الهياجم

ان تكونوا مساهمين فيه من خلال الاستثمار في الوطن وتقديم صورة مشرفة لتشجع الآخرين على التردد على اليمن سواء كانوا سائحين أو مستثمرين.

أما هو فقال لي: قد تلاحظ هنا العمالة الآسيوية بكثرة لكن في المقابل هناك يمينيون أكثر يعملون في مهن مختلفة ويحظون باحترام كبير من قبل المواطنين البحرينيين والسلطات البحرينية نظراً لما يتميزون به من كفاءة وأمانة ومسالة .. واليمينيون في مقدمة الجنسيات الأخرى المرحب بها في إطار الأجهزة والمرافق الحكومية البحرينية ويسبب الثقة التي أظهرها اصبح يعتمد عليهم ليس فقط في مجالات البناء والأعمار وإنما في اطار الأجهزة الناط بها مسؤوليات

في شأن الذي جرى عام ٢٠٠٤م!

د. عبد المنعم سعيد

مقدم دائم في مجلس الأمن. الأمر اللافت للنظر أيضاً أن التعاون الهندي - الصيني قد وصل إلى ذرى عالية خاصة بين الإقليم الشمالي الشرقي للهند، والجنوبي الغربي للصين حيث تنمو التجارة، والعلاقات بأشكال مثيرة بين إقليميه زنجيانج الصيني ومنطقة سبكم الهندي.

المثير هنا أن الروشنة تضي في طريقها مقدمة درساً تاريخياً، فمع نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية والفهم المشترك لطبيعة العالم فإن مشاكل الحدود الهندية - الصينية تراجعت أهميتها وبدأ الحديث عن حل (المشكلات التاريخية) بروح تتلى بالمروة! ومن المدهش أن العرب تصوروا دائماً أن التقارب الهندي - الصيني سوف يكون دائماً ملصحة ظهور أقطاب جديدة تتأثر العلاقات الأمريكية، وتجعل العالم متعدد

بين الهند من ناحية وكل من باكستان والصين من ناحية أخرى فقد أصبحت نيودلهي تدرأ أنه مهما كان للجغرافيا السياسية من أهمية فإنه لا ينبغي لها أبداً أن تغلبي على الجغرافيا الاقتصادية، وبات معروفاً أن امتلاك الهند للقبائل الذرية لن يحل كثيراً مشكلة الفقر لديها، ولا محجرة العقول، ولا حتى حسم المعركة الحضارية بين الهندوسية والبوذية.

وفي النهاية فإن قطعة أرض زائدة في كشمير، أو قطعة أرض ناقصة في الشمال الشرقي، لن تجعل الدولة الهندية قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها وأعدائهم المتزايدة.

فضضية الأمن القومي الهندي، ومن قبله الأمن الصيني، وهناك ملامح أن باكستان تستعد للحاق بكليهما، هي أولاً تحقيق أعلى معدلات النمو، وهي ثانياً تحقيق الاندماج في العولمة الاقتصادية العالمية. وتحقيق كلا الهدفين ليس معضلة، (والروشنة) التي تحقق كليهما باتت معروفة وواضحة، فهي تعني أولاً جذب أعلى رقم للاستثمار من الخارج، وخلال الفترة من ١٩٩١م وحتى ٢٠٠٢م جذبت الهند ٢٩ مليار دولار، وقد يبدو هذا الرقم صغيراً وفقاً للمعايير الصينية، ولكنه بالمعايير الهندية تصاعد بمعدلات هائلة، ففي عام ١٩٩٦م كان حجم الاستثمار الأجنبي ٦٠٠ مليون دولار، ولكنه أصبح ٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣م، أي خمسة عشر مثل ما حققته مصر في هذا العام، وجعل الهند تشغل المركز الرابع عشر بين الاقتصاديات النامية من حيث وحده هذه الاستثمارات بصفة خاصة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات التي باتت الهند معروفة بها عالمياً. ولكن الهند لا تجتذب الاستثمارات الأجنبية فقط، وإنما أيضاً توجد تحالفات دولية مع صناعات خدمية وغير خدمية شتى، من أول القيام بحسابات المؤسسات الكبرى في العالم، وحتى توفير خدمات طبية رخيصة للمرضى من العالم الأول حيث بلغ

